مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 12ع 01. 16/ 01/ 2023
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

واقع حرية العمل النقابي المستقل في ظل التحولات الاجتماعية الراهنة. نقابة "كناباست" أنموذجا

The reality of independent trade unionism in light of the current social transformations. The « CNAPESTE » union as a model.

محمد عليوات ALIOUAT Mohamed * (messaoudi.aliouat18@gmail.com)	علم الاجتماع	جامعة الجزائر2/ الجزائر
خليفة بوزبرة BOUZEBRA Khalifa (khalifa.bouzebra16@gmail.com)	علم الاجتماع	جامعة الجزائر2/ الجزائر

DOI : 10.46315/1714-012-001-012

الإرسال: 2021/02/03 **القبول**: 2021/05/01 **النشر**:2023/01/16

ملخص:

إنّ الهدف الأسمى من الدّراسة يتمثل في كشف واقع الممارسة النّقابية المستقلة في ظل التّحولات الاجتماعية الرّاهنة في الجزائر، من خلال التّركيز على مبدأ حرية العمل النّقابي المطلبي وإبراز أهم الأساليب المنتهجة من طرف السلطة قصد إضعافها للممارسة النقابية المستقلة. إنّ طبيعة الموضوع فرضت علينا تطبيق المنهج الوصفي بهدف وصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة بشكل علمي منظم من خلال استعمال الأدوات المنهجية المتمثلة في: الملاحظة، الاستمارة والمقابلة. وكنتيجة عامة للبحث يمكن القول إن التّنظيمات النقابية المستقلة خلال العشرية الأخيرة واجهت مختلف أساليب وأشكال القمع والتضييق من أجل تحقيق ديمومتها واستمراريتها.

الكلمات المفتاحية: الممارسة النقابية المستقلة؛ حرية العمل النقابي المطلبي؛ التحولات الاجتماعية.

Abstract:

The aim of this study is to expose the reality of independent union practice in light of the current social changes in Algeria. It focuses on the principle of freedom of demand for union action. In addition, it reveals the authority's adopted policy to weaken its demands. The topic's nature follows the descriptive approach that describes the social phenomenon scientifically using: observation, form and interview. The study showed that independent union organizations faced various forms of oppression and restrictions during the last decade in order to achieve their permanence and continuity.

Keywords: Independent union practice; freedom of demand for union action; social transformations.

* - محمد عليوات ALIOUAT Mohamed: messaoudi.aliouat18@gmail.com

1- مقدمة:

إن الاهتمام بدراسة التّنظيمات النقابية والعمالية في الجزائر كان محدودا جدا في سنوات ما بعد الاستقلال، بحيث طغت على الدّراسات والمواضيع التي تناولت هذه المسألة اتجاه واحد يطرح فيه الباحثون علاقة التنظيم النقابي بالدولة- الحزب، ويتضمن موقف علماء الاجتماع الأجانب لاسيما "فرنسوا ويس" (François,1970) الذي يرى أنّ التنظيم النقابي تكوّن داخل رحم الحزب لذلك جاء منتهجا لسياسته وتوجهاته الإيديولوجية.

لكن هناك مجموعة من الباحثين على المستوى الوطني رفضوا هذه الفكرة وركزوا على أفكار أخرى (زبيري، 2019) أمثال: « سعيد شيخي، العياشي عنصر، عبد الناصر جابي، حسين زبيري ». فالدراسات السوسيولوجية التّي تهدف إلى تحليل ودراسة ميكانيزمات سير وعمل التنظيم النقابي في حد ذاته تحظى بقدر ضئيل من الاهتمام، لاسيما في الوطن العربي وفي الجزائر بالتحديد، بالرّغم من التغيّرات التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 التي لم تقتصر على الجانب السّياسي فحسب، بل الشروع كذلك في انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية.

إنّ هذه الأحداث والتغيّرات التّي عرفتها الجزائر تشكل ميدانا خصبا ومحفزا للباحثين من أجل الاهتمام بدراسة التنظيم النقابي في واقعه الجديد، لاسيما أنّ هذه التغيرات تفرض على الحركة النقابية تحدّيات جديدة تتمثل في ضرورة إعادة تنظيم صفوفها وتغيير أسلوب وطريقة عملها ونشاطها بالشّكل الذي يسمح لها بالتكيّف مع كافة المستجدات الرّاهنة.

1.1 إشكالية الدّراسة والفرضية

تزامنا مع مرحلة بروز النقابات المستقلة في الجزائر بعد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989، (جابي، 2014) ظهرت عشرات النقابات المستقلة كنقابات قطاع التربية التي لم تكن مساعدة على تطوير التجربة النقابية الجديدة نظرا للظروف الأمنية والأزمة السياسية التّي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، لذلك كان من الأجدر انتظار العودة إلى الاستقرار السياسي وتحسن الوضع المالي حتى تعود إلى نشاطها المطلبي الذي ركزت فيه على ترسيخ الاعتراف بها كشريك اجتماعي، وعلى تطوير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمنخرطيها لاسيما الأجور وظروف العمل.

غير أنّ الوضع اليوم في قطاع التربية الوطنية بقي على ما كان عليه في السنوات الماضية، حيث عرف هذا القطاع خلال السنوات القليلة الماضية حركات احتجاجية كبيرة وإضرابات عمالية طويلة، نظمت من طرف التنظيمات النقابية المستقلة لاسيما على مستوى نقابة« كناباست» من أجل المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لأساتذة قطاع التربية الوطنية.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

غالبا تمارس السلطة من خلال "وسائل وأساليب ضغط"، لإضعاف العمل النقابي المطلبي وحرمان التنظيمات النقابية من حقهم الدستوري المشروع والمتمثل في الإضراب، والتّهديد بالخصم مباشرة من أجور المضربين، بالإضافة إصدار مرسوم في سنة 2017 يتعلق بتطبيق إجراءات عزل المضربين بحجة عدم شرعية الإضراب، وهذا يتنافى مع ما جاء في الدستور الذي يكرس الحريات النقابية والحق في الإضراب.

وعلى هذا الأساس فإنّ إشكالية هذا البحث تنطلق من تساؤل محوري وهو كالآتي: ما واقع الممارسة النقابية على مستوى نقابة « كناباست» في ظل التّحولات الاجتماعية الرّاهنة؟ هذا التّساؤل المحوري يتفرع إلى ما يلي: هل يمكن اعتبار مطلب حرية العمل النقابي المستقل ضمن أولويات المطالب السّوسيومهنية التّي تطالب بها نقابة كناباست في الوقت الرّاهن نتيجة للتّضييق الذي تواجهه من طرف السّلطة قصد إضعافها؟ ما الأساليب المنتهجة من طرف السلطة قصد إضعاف العمل النقابي لمستقل في قطاع التربية الوطنية؟

انطلقت الدّراسة من فرضية أساسية مفادها أن أساليب التّضييق المختلفة المنتهجة من طرف السّلطة بهدف إضعاف الممارسة النقابية المطلبية في الوقت الرّاهن دفع بنقابة « كناباست» إلى وضع مطلب حرية العمل النقابي المستقل ضمن أولويات مطالبها من أجل تحقيق ديمومتها واستمراريتها داخل المجتمع.

2-1 تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

أ. **النقابة:** اعتبر «أحمد زكي بدوي» النقابة على أنّها «تنظيم اختياري دائم للعمال يتولى رعاية مصالحهم والدّفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم.» (بدوي،أ،297،1985)

إذن فالنقابة يمكن اعتبارها (شويش،2000) منظمة اجتماعية، تضم عمال صناعة معينة، أو حرفة معينة، وكلمة عامل تنطبق على كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه، وفي خدمة صاحب العمل، وتحت سلطته وإشرافه، فالدافع الأساسي للتّجمع العمالي في إطار النقابة هو تكوين شخصية قانونية لنقابة معينة، يمكنها القيام بوظيفتها التمثيلية والمطلبية.

أصبحت النقابات العمالية (حاميدشي،1998) تلعب دورا هاما في حياة العمال، فهي بالإضافة لكونها تعمل على تحسين أوضاعهم من الناحية الاقتصادية، فإنّها تمنحهم كذلك الأمن والاستقرار، والثّقة بالنفس والتّقدير الاجتماعي.

كما أنّ تدخلاتها أصبحت منحصرة في مجالين هامين، (Touraine, 1965) يتمحور المجال الأول حول رفع مستوى وتحسين شروط العمل مع علاقته بتطور الإنتاج أو الأرباح، والنقابات في هذا الصدد تحاول أن لا يكون لها دور دفاعي فحسب، بل يكون لها تدخل في إعداد السياسات

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

الاقتصادية والتخطيط، أمّا المجال الثاني يتمثل في أنّ النقابة تنظم المطالب التّي تضم أكثر فأكثر مكان العمل.

ب. **المطلبية النقابية والعمالية:** المطلبية العمالية هي فعل شرعي وقانوني يطالب به العمال قصد حماية مصالحهم المهنية والدّفاع عن حقوقهم وتحقيق مطالبهم الاجتماعية والمهنية، وقد اعتبر «تانباوم » أنّ أساس نشأة النقابة (الحسيني،1985) يتمثل في تحقيق العلاقات الاجتماعية التي قطعتها الصناعة الحديثة، ويتمثل دورها المادي في تقسيم الانتاج بين صاحب العمل والعمال، أما «ويب » و «سيدني » فيذهبان إلى أن العامل تحركه دوافع اقتصادية مباشرة لاسيما ما يتعلق بالأجر، ظروف العمل، ساعات العمل...، كما تقوم النقابة بتدعيم مواقف العمال أمام أرباب العمل الذين يملكون سلطة أوتوقراطية ومركزا اقتصاديا قويا.

واعتبر «آلان توران » النقابة فاعلا اجتماعيا على أساس أنّ العلاقات الاجتماعية في العمل تتعدى إرادة الأفراد أي أنّها تتحدد من خلال طبيعة العلاقات التّي ترتبط بالفاعلين الاجتماعيين « العمال »، كما أن دور النقابة (حامد،2017) مستمد من قوّة العمال ومن الظّروف الاقتصادية والاجتماعية. إنّ النقابات في معظم البلدان الصناعية(الموسوي،2017) تعتبر الأداة الرئيسية التّي تدرك حاجات ورغبات العمال من جهة، وتقوم بالمفاوضات مع أرباب العمل من جهة أخرى.

ج. **التحوّل:** يعتبر التحوّل من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، لأنّه ينصب على دراسة الآليات الذّاتية والموضوعية لنمو المجتمع وتطوّره بحكم أنّه يشمل على عمليات تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره، فالتحوّل بمعناه العام (الزغبي، 1982) كالتحوّل في طبيعة المادة يعني بالنسبة للحياة الاجتماعية تحوّل في القوة المادية المنتجة، وبشكل خاص تحوّل في قوة العمل التّي هي دوما في التغير، فالطبقة العاملة سواء في البلدان الرأسمالية المتطورة أو البلدان المتخلفة، مرّت عبر مراحل مختلفة من التغيّر منذ نشأتها وحتى الآن، بحيث اتخذت سمات ومميزات خاصة بها، أثرت من خلالها بشكل معين على بنية العلاقة التي تربطها بعلاقات الإنتاج وبأسلوب الإنتاج.

2-1 أهم الدّراسات السابقة حول التنظيمات النقابية

أ. **الدراسات الوطنية:** من الباحثين على المستوى الوطني الذين اهتموا بالحركات النقابية والعمالية، نجد الباحث السّوسيولوجي " حسين زبيري " الذي قدّم دراسة جديدة على شكل كتاب بعنوان مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر

تمحورت إشكالية الدراسة حول " الآليات التي تعتمد عليها النقابة لتحقيق مطالبها، إلى أي مدى يمكننا الحديث عن استراتيجيات نقابية؟ هل تغيّرت هذه الاستراتيجيات النقابية بالمقارنة مع التي سبقتها؟" (زبيري، ح، 10،2019)

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن مفاهيم المرجعيات الجماعية التّي قامت عليها النقابة تاريخيا، يمكن التحقق منها من خلال الاتفاق والاشتراك في المواقف والآراء إزاء عناصر تتعلق بالنشاط النقابي "التّجانس في الاجابات" من طرف أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات المستقلة، وأنّ التباين في المواقف والاتجاهات من شأنه أن يدفعنا للحديث عن استراتيجيات فردية التي تتم في إطار جماعي. (زبيري،ح، 163،2019)

أثبتت الدراسة أنّ معدل الاتفاق والتجانس الذي تتمتع به النقابات محل الدراسة لا يتعدى عتبتي التضامن المقترحة (1و3) « 1.97 » (زبيري،ح، 186،2019) وهو معدل يعبر عن هشاشة وضعف في التضامن الداخلي. فالاستراتيجيات تبنى على أساس تلك المطالب ومن ثمة يمكن الحديث عن استراتيجيات فردية، واستراتيجيات نصف جماعية واستراتيجيات جماعية، فالنشاط النقابي الفعلي هو حصيلة تفاعل بين هذه الاستراتيجيات وهو يمثل تضامن ظرفي بين مختلف مكونات النقابة التي تتمحور حول المطالب المادية وحول عراقيل العمل النقابي.

كما ساهم الأستاذ الباحث عبد الناصر جابي بتقديم مجموعة من الأعمال والدراسات السوسيولوجية أهمها يتمحور حول موضوع الحركة العمالية والحركات الاجتماعية في الجزائر (جابي،2001). كما قدم دراسة حول سوسيولوجية النخبة النقابية الجزائرية، وهي دراسة ميدانية حول قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها: "بداية تكوين بيروقراطية نقابية قد تكون ذات مصالح وأهداف شبه مستقلة"، وبالتّالي يكون من المفيد سوسيولوجيا التّعرف على هذه النّخبة النقابية من حيث أصولها الاجتماعية، منحدراتها، مواقفها السياسية، الثقافية والإيديولوجية، واشتملت الدراسة على ثلاث محاور أساسية، فتطرق الباحث في المحور الأول إلى الأصول الاجتماعية والعائلية والمهنية للقيادي النقابي الجزائري، وهي معرفة سمحت من اكتساب نظرة أكثر موضوعية للتاريخ الاجتماعي السياسي للمجتمع الجزائري. (جابي،ع، 1994، 3)

وخصص المحور الثاني لمعرفة المواقف والآراء والقيم التّي يدافع عنها القيادي النقابي في المجتمع بصفة عامة وعالم الشغل تحديدا، أمّا المحور الثالث والأخير، فقد خصصه للنقابي كمنتج لخطاب سياسي حول الحركة الوطنية الجزائرية والعالم، لمعرفة رأيه من الحدث السياسي والشخصية السياسية الوطنية الدولية.

ب. **الدراسات العربية:** أهم الدراسات التّي تناولت الحركة النقابية والعمالية على المستوى العربي، نجد ورشات عمل نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات في الفترة ما بين 15 26 سبتمبر

1998، بالتعاون مع مؤسسة "كونراد ديناور"،(هاني وآخ.،2000) وتم نشر أوراق العمل والأبحاث والمناقشات في كتاب تحت عنوان "النقابات المهنية وتحدّيات التحوّل الديمقراطي في الأردن.

إنّ اهتمام مركز الأردن الجديد للدراسات حول النقابات المهنية وتحدّيات التحوّل الديمقراطي ليس اهتماما طارئا، وإنّما هو حلقة متّصلة بما قبلها وما بعدها من نشاطات المركز حول النقابات المهنية باعتبارها جزءا حيويا من المجتمع المدني في الأردن.

ج. **الدراسات الأجنبية:** أهم الدراسات على المستوى الأجنبي، دراسة "ريشار روتستون" "Rothstein" عن النقابات الأمريكية (Rothstein,1997) حيث قدّم تحليلا لنقاط قوتها وضعفها من خلال الإضرابات التي تقوم بها، ومنها إضراب أوت 1997 من طرف نقابة (International Brotherhood Treamstiers)، حيث تمكنت من اكتساب الرأي العام الأمريكي ومساندة النقابات الأخرى لها، ومنها الفدرالية الأمريكية للعمل وذلك بعد التحضير للإضراب الناجح الذي دام مدة شهرين، حيث حققت النقابة مطالبها الأساسية التي يمكن حصرها في النّقاط التالية: زيادة الأجور، تحويل عشرة آلاف منصب عمل مؤقت إلى مناصب دائمة، الاقتطاع لفائدة نظام التقاعد.

بصفة عامة يمكن حصر المكاسب التي حققتها النقابات في النقاط التالية: رفع الحد الأدنى للأجر الذي طالبت به النقابات في سنة 1996، معاقبة المستخدمين الذين يمسون بالحقوق النقابية، ومن نقاط ضعف الحركة النقابية حسب ما توصلت إليه الدراسة، تراجع أعداد المنخرطين في النقابات إلى 14% في القطاع العام، و10% في القطاع الخاص وهذا تراجع كبير في نسبة الانخراط مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت في الخمسينيات 40 .%

2- المنهج وطرق معالجة الموضوع

2-1 منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات

أ. **التعريف بالمنهج:** يعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف، أو أفراد أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، وأثارها والعلاقات التي تتصل بها وكشف الجوانب التي تحكمها، فالمنهج الوصفي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة بشكل علمي منظم وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدّقيقة.(سلاطنية والجيلاني،2015، 133)، فبعد تجميع المعلومات والبيانات اللاّزمة للبحث يقوم الباحث بتفريغها وجدولتها، ثم تحليلها وتقييمها، وأخيرا عرض النتائج بعد صياغتها محاولين بذلك التوصل إلى جوهر الموضوع. (خالدي وقدّي 43،1996)

ب. **أدوات جمع البيانات**

✓ **الملاحظة:** تعتبر الملاحظة (مرتاض، ن،120) " أقدم شكل لجمع المعطيات، استخدمها العلماء لتجميع المعطيات من الميدان الذي هو رهن الدراسة والأداة التّي بواسطتها يتم تجميع المعطيات اعتمادا على الملاحظة العلمية الدقيقة الهادفة".

استعملنا هذه التقنية المهمة من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حتّى نتمكن من كشف الواقع كما هو موجود ونبتعد عن الذاتية والأفكار المسبقة، وذلك من خلال تتبعنا لكل المستجدات الخاصة بالموضوع.

✓ **الملاحظة بالمشاركة:** إن خبرتنا المهنية في قطاع التربية الوطنية مكنتنا من تطبيق شكل آخر من أشكال الملاحظة العلمية، هذا النّوع من الملاحظة يسمى الملاحظة بالمشاركة (مرتاض، ن،128)الذي " يتطلب تواجد الباحث في البيئة التي يود ملاحظتها لمدة زمنية ليست بالقصيرة بتعايشه مع المجموعة الاجتماعية محل الدّراسة، ومشاركا إياها في حياتها الاجتماعية والثقافية. "

✓ **الاستمارة:** تعتبر الاستمارة (مرتاض، ن،141)تقنية مباشرة لتجميع البيانات الكمية من الميدان باستخدام وثيقة الأسئلة التّي يتم ملؤها من طرف المبحوثين كأداة لتجميع المعطيات، فالهدف من اللّجوء إلى هذه التقنية هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعطيات الكمية بغية المقارنة بينها باستخدام الأساليب الاحصائية.

تم تطبيق هذه التقنية على النقابيين بنقابة « كناباست» خلال انعقاد المجلس الوطني الاستثنائي بمقرها الرئيسي بالعاصمة يوم 20 جانفي سنة 2018 حيث تم توزيع 70 استمارة على جميع الحاضرين وتم استرجاع 60 استمارة.

✓ **المقابلة:** المقابلة هي الطريقة المناسبة لفهم الظاهرة المدروسة بالنسبة للمبحوث، (دليو وآخ.، 190-191)ذلك لأن الأسئلة فيها تكون مباشرة من طرف الباحث، وأنّ درجة فهم الأسئلة ومقاصدها واضحة أكثر مما هي عليه في الاستمارة.

قمنا بإجراء مقابلة مع النّاطق الرّسمي لنقابة كناباست (CNAPESTE) على هامش اجتماع المجلس الوطني للنقابة خلال شهر جانفي2018 من أجل توضيح بعض النقاط التي كانت تبدو غامضة حتى نستفيد منها في التحليل على البيانات المجمعة من الميدان.

أ. **مجتمع البحث والعيّنة:** نظرا لتنوع وكثرة التنظيمات النقابية المستقلة الناشطة على مستوى قطاع التربية الوطنية قمنا باختيار عينة قصدية لنقابة كناباست (CNAPESTE)، وجاء اختيارنا لهذه النقابة لأسباب منهجية على أساس أنّ نقابة كناباست (CNAPESTE) مفتوحة لكل

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

أسلاك التّدريس في قطاع التربية الوطنية، وبالتّالي يمكن اعتبارها نقابة تمثيلية وأنّها على دراية بمختلف انشغالات ومطالب الأساتذة في ظل التّحولات الاجتماعية الرّاهنة.

3- نتائج الدراسة

أ. أصبح مطلب حرية العمل النقابي المطلبي مطلبا جوهريا بالنسبة لنقابة كناباست في الوقت الحالي، حيث أثبتت الدراسة أنّ نسبة (92.60%) من المبحوثين يؤكون أنّ نقابتهم لا تتمتع بالحرية النقابية في الوقت الراهن، وبالتالي أصبح هذا المطلب ضروريا أكثر من أي وقت مضى لاسيما مع التحوّلات الاجتماعية التّي يشهدها المجتمع الجزائري مقارنة بالمطالب الاجتماعية والمهنية الأخرى، على أساس أنّ الممارسة النقابية المطلبية التي تتم في إطار الحرية والدّيمقراطية والبعيدة عن كل وسائل التّضييق بإمكانها تحقيق باقي المطالب السّوسيومهنية الأخرى.

ب. إن العائق الذي ظل يقف حاجزا حقيقيا أمام حرية العمل النقابي المطلبي المستقل يتمثل في عدم تقبل ومسايرة الوصايا للمستجدات والتّغيرات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة، حيث عملت كل ما في وسعها لمواجهة وإضعاف الحركات والتنظيمات النقابية المستقلة لقطاع التربية الوطنية، من خلال إصدار تعليمات تتجاوز القوانين والمراسيم والدستور الجزائري.

ج. كشفت الدراسة أن السلطة أصبحت تقوم باستغلال مؤسسات الدّولة لإضعاف دور التنظيمات النقابية لقطاع التربية، كاللّجوء إلى العدالة في وضعيات غير قانونية من خلال القضاء الاستعجالي الذي لا يحق له البث في الإضرابات، وفي الجهة المقابلة نادرا ما تكون قرارات العدالة لصالح النقابات ولا تطبق على أرض الوقع، هذا الوضع الصعب حسب أغلبية المبحوثين جعل حرية النقابي المطلبي في خطر.

د. كشفت الدراسة عدم تكفل الدولة للعديد من القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية على غرار ملفي السّكن وطب العمل كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الاخرى التّي استفادت منها، وأكد بعض المبحوثين أنّ هناك مكاسب محققة يجب الحفاظ عليها حتّى نحمي مؤسساتنا التربوية ولا ندخل في نزاعات أخرى مع وزارة التربية في المستقبل.

هـ. أثبتت الدّراسة أنّ التنظيمات النقابية لقطاع التربية أصبحت تواجه مختلف أشكال القمع والتضييق على حرية ممارسة العمل النقابي في الفترة الراهنة، بسبب عدم احترام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية، وتجاهل المطالب القائمة على غرار لتماطل في الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بأسلاك التربية، وعدم تطبيق أحكام المرسوم الرئاسي رقم 26614.

و. أصبحت السلطة تمارس من خلال " وسائل وأساليب ضغط "، للتّضييق على العمل النقابي المطلبي يمكن حصرها في النقاط التالية:

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

- ✓ منع الاضرابات بحجة عدم شرعيتها: كشفت الدراسة أنّ نسبة (23.33%) من أفراد العيّنة المبحوثة بمجموع (14 مبحوثا) من المجموع الكلي يرون أن الوزارة تسعى غالبا إلى منع الاضرابات بحجة عدم شرعيتها.
- ✓ عدم إشراك النقابات كشريك اجتماعي: نلاحظ نسبة (21.66%) من أفراد العيّنة المبحوثة بمجموع (13 مبحوثا) صرّحوا أن السلطة تنتهج أسلوب جديد للتّضيق على العمل النقابي يتمثل في عدم إشراك النقابات كشريك اجتماعي في القضايا المصيرية التي تهم مستقبل المدرسة الجزائرية.
- ✓ منع النقابيين الدّخول إلى المؤسسات التربوية ومقرات النقابة: في إطار السّياسة المنتجة لقمع حرية العمل النقابي المستقل لاسيما خلال العشرية الأخيرة، قامت الوصايا بمنع النقابيين للدخول إلى المؤسسات التربوية ومقرات النقابة حيث نلاحظ أنّ نسبة (18.33%) من عيّنة البحث بمجموع (11 مبحوثا) أكدوا ذلك.
- ✓ عدم تجسيد وزارة التربية لمحتوى المطالب المدونة في المحاضر المشتركة: نلاحظ نسبة (15.00%) من عيّنة البحث بمجموع (09 مبحوثين)، أكدت أن وزارة التربية الوطنية لا تلتزم بوعودها وتقوم بتجسيد المطالب المشروعة والمدونة في المحاضر المشتركة مع نقابات قطاع التربية الوطنية، والهدف من وراء ذلك هو محاولة إضعاف العمل النقابي المستقل.
- ✓ عزل المضربين عن مناصب عملهم: بقيت الوزارة تحاول دائما حسب المبحوثين التّضييق على العمل النقابي من خلال انتهاجها لوسائل مختلفة، حيث لاحظنا نسبة (8.33%) من المبحوثين بمجموع 05 مبحوثين أكدوا أنّ وزارة التربية الوطنية قامت بتهديد الأساتذة المضربين بالعزل من مناصب عملهم بعدما اعتبرت إضراباتهم غير مشروعة، وقامت بإرسال مقررات عزل الأساتذة المضربين خاصة المنخرطين في نقابة كناباست (cnapeste) وفي مناسبات عديدة.
- ✓ المتابعات القضائية للنقابة لاسيما قياداتها الفاعلة: سجلنا نسبة (06.66%) من أفراد العينة المبحوثة بمجموع 06 مبحوثين، ترى أن هناك نوع آخر من الأساليب المنتجة من طرف الوزارة للتّضييق على العمل النقابي المطلبي في الوقت الراهن، يتمثل في المتابعات القضائية للنقابة لاسيما قياداتها الفاعلة على المستوى الولائي والوطني.
- ✓ الخصم التّعسفي والعشوائي لأيام الإضرابات: بالإضافة ما سبق ذكره من قبل، تسعى الوزارة في الكثير من الأحيان إلى الخصم التعسفي لأيام الإضرابات المشروعة، لاسيما تلك التي تقوم بها نقابة كناباست (cnapeste) حيث سجلنا نسبة (5.03%) من أفراد العينة المبحوثة أكدوا ذلك.
- ✓ الإحالة على المجالس التأديبية: وأكدت فئة أخرى بنسبة (01.66%) من المبحوثين من المجموع الكلي بوجود أسلوب آخر تقوم به الوصايا للتّضييق على حرية العمل النقابي والعمل على إضعافه، يتمثل في إحالة النقابيين على المجالس التأديبية خاصة على مستوى نقابة كناباست (cnapeste).

4- مناقشة النتائج

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

إن الابتعاد النّسبي عن النظام السياسي خاصة إذا تعلق الأمر بفاعل اجتماعي هام مثل الحركة النقابية، بدأت ملامحه تظهر بعد صدور قانون (1490)، حيث تأسّست نقابات في مختلف القطاعات والمستقلة تماما عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، هذه الحركة التي عرفت بالنقابية الجديدة امتدت إلى قطاعات جديدة لم تعرفها من قبل سواء في القطاع العام أو الخاص، لتتحول مع مرور الوقت إلى فاعل إجتماعي أساسي، حرّك الساحة الاجتماعية الجزائرية، لاسيما بعد تحسن الوضع الاقتصادي والأمني في بداية الألفية الجديدة.

غير أنَّ هناك العديد من التنظيمات النقابية تنشط من دون اعتماد رسمي من طرف السلطات وهذا يعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الوصايا للضغط على النّشاط النّقابي المستقل للتّضييق على مهامه ونشاطه المطلبي، حيث جعلت من ورقة الاعتماد وسيلة ضغط وتهديد لتلك التنظيمات، الأمر الذي من شأنه أن يحد من العمل النقابي ويكبح الحريات النقابية المستقلة.

تعيش النقابة في المرحلة الراهنة أزمة وجود بسبب الضعف النسبي في إيجاد المنخرطين الجدد، ويرجع ذلك إلى الخيارات الاقتصادية وأشكال التسيير الحديثة التي انتهجتها الجزائر التي لا تسمح باستقرار اليد العاملة في منصب عمل واحد نتيجة تبني خيار المرونة في العمل.

ومن الأسباب أيضاً تنامي عقود العمل المؤقتة من خلال سياسات التشغيل التي تبنتها الدولة الجزائرية وما تفرضه المؤسسات العمومية على طالبي العمل، فهذه السياسات تمنح أرباب العمل حق عدم تجديد العقد إذا قام أحدهم بالانخراط أو بطلب تأسيس تنظيم نقابي داخل المؤسسة، لذلك تحاول هذه النقابات أن تطور علاقاتها مع محيطها في بحثها عن عناصر للشرعية، لترغم بدورها السلطة على التحاور معها كشريك اجتماعي، فقد لجأت إلى تشكيل تكتلات عمالية جديدة تضم أكثر من نقابة من جميع القطاعات المهنية قصد مواجهة التعنت والرفض للاعتراف بها كشريك اجتماعي، ولعل أهمها تنسيقية نقابات عمال التربية وتنسيقية النقابات المستقلة.

ومن أهم العوامل التي أثرت في طبيعة النشاطات التي تقوم بها النقابات إقصاؤها من الحوارات الثلاثية والثنائية عند كل دخول اجتماعي، الأمر الذي يعزلها عن المساهمة في صياغة الخيارات الاجتماعية، والتأثير على مسار اتخاذ القرار، والسعي إلى إلزام السلطة للتفاوض مع النقابات المستقلة كشريك اجتماعي بكامل الحقوق.

توجد أشكال أخرى من التشكيلات التي تهتم أيضا بأوضاع العمال على غرار التنظيمات النقابية التي تدافع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال، منها الرسمية كاللجان متساوية الأعضاء التي تضم ممثلا عن الإدارة وممثلين عن العمال، ومن ضمنهم ممثلاً عن النقابات الناشطة على مستوى المؤسسة، تهتم هذه الجان بمناقشة المسائل المتعلقة بالعمال على وجه الخصوص كالترقيات والتثبيت في المناصب.

يجدر الحديث أيضاً عن أهم الآثار السلبية الناتجة عن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر على مستوى العمل النقابي وعزوف العمال المتنامي عن الالتحاق بالتنظيمات النقابية يعود ذلك لأسباب

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

عديدة منها ما هو متعلق بتراجع الوعي العمالي الناجم بدرجة كبيرة عن انتقال النشاط النقابي من القطاع الصناعي العمومي الذي يعتبر المهد الأساسي للحركة العمالية إلى القطاعات الأخرى كما أشار إلى ذلك الباحث عبد الناصر جابي في أبحاثه على أساس أن النقابات العمالية هي من إنتاج القطاع العام في الجزائر بصورة مطلقة.

5- خاتمة عامة:

بعد الاستقلال اعترفت الجزائر بحق التنظيم النقابي في النقابة الواحدة والمتمثلة في نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، التّي أصبحت تلعب دورا فاعلا ومؤثرا في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال تبني مفهوم النقابة المسيّرة، التي تجمع بين المساهمة في التّسيير والتّنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء الدولة الاشتراكية فتحولت بعد ذلك إلى وسيلة تجنيد للعمال لصالح مشاريع الدولة السياسية والاقتصادية.

غير أنه بعد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 عرفت الحركة النقابية تغيّرات هامة في أدوارها التقليدية الكلاسيكية، التّي قامت بها في ظل وضع اقتصادي وسياسي معروف والمتمثلة في تحرير الاتحاد العام للعمال الجزائريين من وصاية حزب جبهة التحرير الوطني وتغيير دورها من نقابة مسيّرة إلى نقابة مطلبية. إن المتتبع للوضع العام على مستوى قطاع التربية الوطنية خلال العشرية الأخيرة، يلاحظ أن القطاع يشهد حركات احتجاجية كبيرة وإضرابات عمالية طويلة نظمت من طرف التنظيمات النقابية المستقلة لاسيما نقابة كناباست من أجل المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لمنخرطيها.

لاحظنا من خلال الدراسات السابقة خاصة في أعمال عبد الناصر جابي والباحث حسين زبيري أن المطالب المادية كانت دائما تتصدر لائحة المطالب التي تسعى تلك النقابات من أجل تحقيقها، لكن ما أثبتته هذه الدراسة أن مطلب حرية العمل النقابي المطلبي أصبح يتصدر لائحة المطالب السوسيومهنية.

أصبحت التنظيمات النقابية المستقلة في قطاع التربية تواجه ثلاثة مطالب أساسية ومهمة تتمثل في حرية العمل النقابي المطلبي، تعديل اختلالات القانون الأساسي، وحماية القدرة الشرائية مقارنة بالمطالب الاجتماعية والمهنية الأخرى، وفي هذا الإطار نتساءل عن مستقبل هذه المطالب في إطار الجمهورية الجزائرية الجديدة التّي تطالب بها الحركات الاجتماعية في الجزائر؟

****

6- المصادر والمراجع

أ. الكتب باللغة العربية

1-الحسيني، السيد. (1985). *نحو نظرية اجتماعية نقدية*. بيروت: دار النهضة العربية.

2-الزغبي، محمد. (1982). التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي(الطبعة الثالثة). بيروت: دار الطليعة.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

3- الموسوي، ضياء مجيد. (2017). سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة (الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

4- بدوي، أحمد زكي. (1985). علاقات العمل في الدول العربية. بيروت: دار النهضة العربية.

بوحوش، عمار والذنيبات، محمد محمود. (2016). مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5-جابي، عبد الناصر. (2001). *الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية*. الجزائر: المعهد الوطني للعمل.

6-حاميد شي، فاروق. (1988). *الجماعات الضاغطة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

7-حامد، خالد. (2017). نزاعات العمل في التحولات السوسيو اقتصادية في الجزائر (الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

8-خالدي، الهادي وقدّي، عبد المجيد. (1996).المرشد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي. الجزائر: دار هومة.

9- دليو، فضيل وغربي، على وسفاري، ميلود. (1999). أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، سلسلة العلوم الاجتماعية. الجزائر: منشورات جامعة منتوري قسنطينة.

10-زبيري، حسين. (2019). *مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر، الإرث التاريخي واستراتيجيات الراهن*. الجزائر: منشورات دار الخلدونية.

11-سلاطنية، بلقاسم و الجيلاني، حسان.(2015). المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية(الطبعة الأولى). الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.

12-شويش، مصطفى نجيب. (2000). إدارة *الموارد البشرية، إدارة الأفراد*. عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر.

13-مرتاض نفوسي، لمياء.(2015). *ديناميكية البحث في العلوم الانسانية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

14-هاني، الحوراني وعمر، حمايل وحسين، أبو رمان. (2000). النقابات المهنية وتحدّيات التحول الديمقراطي في الأردن. الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر.

المجلات العلمية

1-جابي، عبد الناصر. (1994). مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية الجزائرية. حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، *مجلة نقد*، (06)، 03-22.

الأنترنيت

1-جابي، عبد الناصر. (2014)، النقابات والمسألة الاجتماعية: التجربة الجزائرية. تم الاسترجاع من الرابط: http://assafirarabi.com/ar/3991/2014/03/19/

المراجع باللغة الفرنسية

Livres

1-Touraine, A. (1965). *Sociologie de l'action*. Paris : Ed. Seuil.

2-Weiss, F. (1997). Doctrine et actions syndicales en Algérie, Editions CUJAS.

Revues

1-Rothstein, R. (1997). La puissance du mouvement syndical aux Etats-Unis. Genève : revue international du travail .511-537